التحليل القياسى للعلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادى فى الكويت

د. الحوراء نجف غلوم محمد حسن جمال

المعهد العالي للخدمات الادارية

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي: التحليل الإقتصادي لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في الكويت، و-قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها علي الاقتصاد الكويتى، وتم الحصول علي بيانات الدراسة بالاستعانة بالتقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة، والمراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل – كتب – يوميات – تقارير ... الخ)، واعتمدت الدراسة فى تحليل البيانات على عدد من الأساليب الإحصائية هى:الإنحدار الخطى البسيط، ومعدل التغير السنوى، وإختبار التكامل المشترك ، و(Co integration test) ، و طريقة الفروق Augmented Dickey-Fuller test statistic (ADF) ، و اختبار الإرتباط الذاتى Durbin-Watson ، وتم تحليل البيانات باستخدام عدة برامج منها Excel 2019 وبرنامج spss Ver.28، والبرنامج الإحصائي Eviews Ver.12 وكانت أهم النتائج: وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات وكل من (والناتج المحلى الإجمالى، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، والدخل القومى الإجمالى، و إجمالى الإدخار القومى، والميزان التجارى على السلع والخدمات) .

الكلمات المفتاحية : الصادرات – النمو الاقتصادي – الكويت .

Abstract

This study aimed to achieve a set of objectives represented in the following: economic analysis of the most important indicators of economic development in Kuwait, and - measuring the relationship between exports and their impact on the Kuwaiti economy,

The data of the study was obtained by using the reports issued by the World Bank, the International Monetary Fund, the World Trade Organization, various international political and economic organizations, and various Arab and foreign references (letters - books - diaries - reports ... etc.).

In analyzing the data, the study relied on a number of statistical methods: simple linear regression, annual rate of change, co-integration test, the Augmented Dickey-Fuller statistic test (ADF), and Durbin's self-correlation test. Watson, and the data was analyzed using several programs, including Excel 2019, spss Ver.28, and statistical software Ver.12 Eviews.

The most important results were: the existence of a direct significant relationship between exports of goods and services and each of (gross domestic product, per capita gross domestic product, gross national income, gross national saving, and trade balance on goods and services).

Keywords: Exports - Economic Growth – Kuwait

مقدمة:

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصاد الكويت بالعديد من المقومات والعوامل البارزة الي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً، يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصادا صغيرًا مفتوحا نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٥% من الصادرات و ٨٠% من الإيرادات الحكومية. يُشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي ٩٦ مليار برميل (١٥ كم^3) أي قرابة ١٠% من الاحتياطي العالمي .

تعتبر الموارد المائية شحيحة جدا في الكويت نظرا لطبيعة البلاد الصحراوية، فحوالي ٧٥% من المياه الصالحة للشرب ينبغي ترشيحها قبل أن تصبح صالحة للاستخدام، أو استيرادها من الخارج، والبلاد بالتالي لا تحوي أراضي صالحة للزراعة، مما يمنع إنجاز أي تنمية للقطاع الزراعي، وفي الواقع فإن أكثرية إنتاج هذا القطاع عبارة عن أسماك ورؤوس من الماشية ولؤلؤ .أدّى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط إلى تراجع العجز في الميزانية من ٥.٥ مليار دولار أمريكي إلى ٣ مليارات عام 1999، ومن المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة نسبيّا طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تعد الكويت أحد أغنى الدول في العالمين العربي والإسلامي .فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاته في سبعينات القرن العشرين عندما سجّل ٤٣٩.%[٩] لكن هذه السرعة في النمو الاقتصادي ظهرت على أنها غير ملائمة، إذ أن النسبة عادت وانكمشت لتبلغ ٥٨% في الثمانينات .إلا أن الطلب المتزايد على النفط ساعد على رفع المعدل مجددا إلى ٩١% خلال التسعينات .يُعد التنويع مسألة طويلة الأمد بالنسبة لهذا الاقتصاد المكشوف المعرّض، وقامت الحكومة الكويتية، ولا تزال بالعديد من الإصلاحات للقطاع الاقتصادي، فقد افتتحت أول منطقة تجارية حرة

في الكويت عام ١٩٩٩، وما زالت تتناقش مع شركات النفط الأجنبية لتطوير الميادين في القسم الشمالي من البلد.

وظهر في إحصاء من عام 2003، أن الكويت ينتج ٣٨.١٩ مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء ويستهلك ٣٥.٥٢ مليار منها، بالإضافة لحوالي ٨.٣ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي ويستهلك نفس الكمية منها، كما أنه يُصنّع جميع الوقود الأحفوري الذي يحتاجه. كما ورد في إحصائية من عام 2005 أن نسبة إنتاج النفط في اليوم تصل إلى ٢.٤١٨ مليون برميل، ونسبة إحطياته من الغاز تصل إلى ١.٥٧٢ ترليون متر مكعب، والاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب 9.296 مليار دولار. وفي إحصائية أخرى من عام 2006، ظهر أن نسبة الاستهلاك المحلي للنفط تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ برميل باليوم، وفي سنة 2008 تبين أن نسبة تصديره تصل إلى ٢.٥٧ مليون برميل باليوم، ونظام التجارة الحرة ، تشربته دولة الكويت منذ بزوغ فجرها قبل نحو (٣٥٠) عاماً، فالعلاقة بين التجارة والكويت التي لم تكن ذات رباط اقتصادي فقط، بل هي ارتباط تاريخي مصيري، حيث كانت التجارة في الماضي المصدر الرئيسي للرزق لسكان الكويت ووسيلة الاتصال والتواصل مع الحضارات العالمية العريقة.

وأظهرت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت تراجع إجمالي صادرات البلاد في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة ١٤ بالمائة على أساس سنوي، وبحسب بيانات "التجارة"، بلغ مجموع الصادرات الكويتية في الربع الأخير من العام الماضي ٤.٦٧٦ مليار دينار (١٥.٠٧ مليار دولار)، مقابل ٥.٤٣٩ مليار دينار (١٧.٥٣ مليار دولار) للفترة المماثلة من عام ٢٠١٨، وبلغ إجمالي الواردات الكويتية خلال الربع الرابع من العام الماضي ٢.٥٩٢ مليار دينار (٨.٣٥ مليار دولار)، مقارنة مع ٢.٦٢٢ مليار دينار (٨.٤٥ مليار دولار) بالربع الرابع من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ١.١ بالمائة، وسجل الميزان التجاري لدولة الكويت فائضاً بنحو ٢.٠٨٤ مليار دينار (٦.٧٢ مليار دولار) بنهاية الربع الأخير من ٢٠١٩، متراجعاً بنحو ٢٦ بالمائة عن فائض نفس الفترة من عام ٢٠١٨ البالغ آنذاك ٢.٨١٦

مليار دينار (٩.٠٧ مليار دولار)، أما قيمة التبادل التجاري لدولة الكويت، بلغت نحو ٧.٢٦٨ مليار دينار (٢٣.٤٢ مليار دولار) بالربع الأخير من ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٨.٠٦١ مليار دينار (٢٥.٩٧ مليار دولار) في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨.

ثانيا: مشكلة البحث:

أدى انخفاض أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العام في عام ٢٠١٩، ولكن من المتوقع أن يساعد الإنفاق العام القوي ونمو الائتمان على تعزيز النمو غير النفطي على المدى المتوسط. إن الانهيار الحاد في أسعار النفط منذ شهر مارس آذار وبطء النمو العالمي بسبب جائحة كورونا سيتم تعويضهما من الاحتياطيات المالية وفي الموازنة وذلك على حساب الاستدامة وتنويع الأنشطة الاقتصادية. وهذا يؤكد الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات في المالية العامة وإصلاحات هيكلية لتنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الهيدروكربونات، ودعم نشاط القطاع الخاص وإرساء الأسس لنموذج نمو أكثر استدامة.

كما تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو ٠.٧% في عام ٢٠١٩ من ١.٢% في عام ٢٠١٨ بسبب انكماش إنتاج النفط تماشيًا مع اتفاق أوبك + الذي انتهى منذ ذلك الحين. من ناحية أخرى، تعزز النمو غير النفطي على خلفية ارتفاع الإنفاق الحكومي والمستهلك. وأدت إصلاحات سوق رأس المال وإدراج الأسهم الكويتية على مؤشري FTSE Russell و MSCI EM إلى دفع الكويت إلى التفوق على نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يتفاقم عجز الموازنة من ٣% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١٣.٦% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (باستثناء الدخل من الاستثمارات وقبل التحويلات إلى صندوق الجيل) مدفوعًا بارتفاع الإنفاق وانخفاض عائدات النفط.

وعلى المدى القريب، سينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نتيجة لإجراءات التخفيف وتعطل التجارة بسبب جائحة كورونا، حيث تنتشر المخاوف من زيادة تفشي الجائحة. وبلغ عجز الموازنة المعلن ٩.٢ مليار دينار للسنة المالية

٢٠٢٠/٢٠٢١. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة في عام ٢٠٢٠.

ورغم الاحتياطيات النفطية الكبيرة لدى الكويت، فإن التحوُّل العالمي نحو استخدام الطاقة الأنظف يشكل خطرا على استدامة الاقتصاد والمالية العامة للدولة على المدى الطويل. تعزز احتياطيات الكويت المالية الضخمة استدامتها الاقتصادية، لكن إصلاح الموازنة والإصلاح الهيكلي من العوامل الأساسية لتعويض مخاطر انخفاض أسعار النفط وحالة عدم اليقين التي تحيط بالإنتاج، كما انحدرت دولة الكويت ١٤ مرتبة على مؤشر التنافسية العالمي في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، عما كان عليه الحال في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ؛ وتعاني الكويت من تدهور بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز. دخل الرصيد المالي في عجز في عام ٢٠١٦ (من فائض ١.٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز قدره ٣.٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مع زيادة في الدين.

ولمواجهة هذه التحديات التي يفرضها استمرار انخفاض أسعار النفط، وفقًا لمجموعة البنك الدولي، سيتعين على الكويت زيادة قدرتها على الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم العالي والتدريب وتشجيع سوق عمل أكثر شمولاً وفعالية يتيح لها الاستفادة من رأس مالها البشري على أفضل وجه. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، لم تتحسن الكويت خلال معظم هذه الأبعاد بشكل كبير خلال العقد الماضي، وفي العديد من الحالات ازداد الوضع سوءًا. على وجه الخصوص، انخفضت كفاءة سوق العمل في البلاد بأكثر من نقطة واحدة، مما يجعلها واحدة من أكثر المجالات التي تتخلف فيها عن الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب الابتكار والتعليم العالي والتدريب والاستعداد التكنولوجي.

كما فشلت الكويت في تنويع اقتصادها أو دعم القطاع الخاص، بسبب سوء مناخ الأعمال، وقطاع عام كبير يعمل فيه حوالي ٧٤% من المواطنين، وعلاقة حادة بين مجلس الأمة الكويتي والسلطة التنفيذية التي أعاقت معظم الإصلاحات الاقتصادية.

أحرزت الحكومة الكويتية تقدماً ضئيلاً في خطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل التي تم إقرارها لأول مرة في عام ٢٠١٠. بينما تخطط الحكومة لإنفاق ما يصل إلى ١٠٤ مليارات دولار على مدى أربع سنوات لتنويع الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. غير أن العديد من المشاريع لم تتحقق بسبب الوضع السياسي غير المستقر أو التأخير في منح العقود. ولزيادة الإيرادات غير النفطية، وافقت الحكومة الكويتية في أغسطس/آب ٢٠١٧ على مشاريع قوانين تدعم ضريبة القيمة المضافة على نطاق مجلس التعاون الخليجي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨.

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق مجموعة الأهداف تتمثل فيما يلي:-

١- التعرف على مؤشرات النمو الاقتصادى بالكويت

٣- قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها علي النمو الاقتصادى بالكويت

رابعا: فروض البحث:-

يقوم البحث علي اختبار صحة الفرضية التالية:"لا يوجد أثر للصادرات على النموالإقتصادى فى الكويت"

خامسا: حدود البحث:-

أ- الحدود المكانية:- اقتصرت الدراسة علي بحث أثر الصادرات علي بعض عناصر التنمية الاقتصادية في الكويت

ب- الحدود الزملية:- اقتصرت الدراسة علي بحث أثر التجارة الخارجية علي بعض عناصر التنمية الاقتصادية في الكويت خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٢٠.

سادسا:- بيانات الدراسة:-

سيتم الحصول علي بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر التالية:-

١- التقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنها التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة.
٢- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل – كتب – يوميات – تقارير ... الخ).

أدوات التحليل الإحصائى:.

اعتمدت الدراسة فى تحليل البيانات على عدد من الأساليب الإحصائية هى:

١- الإنحدار الخطى البسيط
٢- معدل التغير السنوى
٣- إختبار التكامل المشترك (Co integration test)
٤- طريقة الفروق Augmented Dickey-Fuller test statistic (ADF)
٥- اختبار الإرتباط الذاتى Durbin-Watson

وتم تحليل البيانات باستخدام عدة برامج منها Excel 2019 وبرنامج spss Ver.28، والبرنامج الإحصائي Eviews Ver.12

أهم النتائج:

أولا: أهم مؤشرات التنمية المالية والتنمية الاقتصادية فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)

تمهيـــــد:

عندما نتحدث عن التنمية الآن ونحن فى قرن جديد فنحن نتحدث عن التنمية فى ظل الخصائص الجديدة للقرن الحادى والعشرون فالتنمية الأقتصادية فى ظل معطيات القرن الجديد فى ظل أيدلوجية جديدة فى ظل نظام عالمى جديد وفقاً لاتجاهات جديدة فالدول النامية عندما تتحدث عن مفهوم التنمية الاقتصادية.

ولابد أن تأخذ فى الاعتبار الملامح والخصائص القرن الجديد فى ظل العولمة وثورة المعلومات والتقدم التكنولوجى المذهل وفى ظل تحرير التجارة الدولية والاتجاه العالمى نحو الخصخصة priviatization فقد حدثت الآن تطورات مذهلة فى عالم

الالكترونيات وتم ربط الأقمار الصناعية بالحاسب الآلى كوسيلة للاتصالات ونقل المعلومات واستخدمت هذه التطورات فى خدمة الاقتصاد وظهور التجارة الالكترونية والحصول على المعلومات وتخزينها واسترجاعها بسرعة فائقة وتكاليف قليلة ومن الضرورى أن متطلبات التنمية الاقتصادية فى ظل الاوضاع الجديدة التى تتسم بتحول اقتصادى إلى نظام السوق وتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة والاعتماد على جهاز الأسعار بدل من التخطيط المركزى والحاجة الشديدة لرأس المال والدراسات الفنية والاقتصادية.

والأداء الاقتصادي الكلي لدولة الكويت يعد متميزا في الكثير من جوانبه، ويمثل بشكل عام أحد جوانب القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي. غير انه تنبغي الإشارة إلى أن تحسن مستوى الأداء الاقتصادي الكلي لا يضمن استمرار مثل هذا الأداء على المدى الطويل نظرا لارتباط هذا الأداء بتحسن أوضاع السوق العالمي للنفط الخام واعتماد الكويت بشكل أساسي على إيرادات مصدر وحيد هو صادرات النفط الخام، الأمر الذي يشكل نقطة الضعف الأساسية التي يعاني منها الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي.

وأهم الفرص الخارجية المتاحة على المستوى الكلي هي انتعاش الطلب العالمي على النفط الخام، وتحسن مستويات الأداء الاقتصادي الكلي في دول مجلس التعاون للسبب ذاته، فضلا عن الفر الكامنة لعمليات إعادة تعمير العراق في حال استقرار اوضاعه السياسية والامنية، أما أهم التحديات الخارجية التي تواجه البيئة الاقتصادية الكلية فتتمثل في تقلب أوضاع السوق العالمي للنفط الخام لاعتماده على عوامل كثير تتقلب بصورة حادة في الأجل القصير، فضلا عن بطء خطوات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) ما يلى:

١- تطور الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٤٠.٢٦% و ٨٠.٣٩%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٧.٠٤١ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت بمقدار ٧.٠٤١ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١١.٨٥ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٥٩٣ مما يعنى أن الفترة 1196-2020 (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير الناتج المحلى الإجمالى فى الكويت بمقدار ٨٥.٩٣% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٤٠.٤١٢ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٢- تطور الدخل القومى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى الدخل القومى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم الدخل القومى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٣٩.١٤% و ٥٢.٨٤%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الدخل القومى فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٧.٣٩٣ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الدخل القومى فى الكويت بمقدار ٧.٣٩٣ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١١.٥٢٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٥٢٣ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير الدخل القومى فى الكويت بمقدار ٨٥.٢٣% وبلغت

قيمة ف المحسوبة ١٤٠.٤١٢ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٣- تطور الإدخار القومى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى الإدخار القومى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم الإدخار القومى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٩١٢.٩٠% و ٩٧.٧٨%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الإدخار القومى فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٤.٣٨٩ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الإدخار القومى فى الكويت بمقدار ٤.٣٨٩ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ٩.١٧٤ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٢٥٧ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير الإدخار القومى فى الكويت بمقدار ٨٢.٥٧% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٨٤.١٥٣ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٤- تطور صافى الدخل من الخارج فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى صافى الدخل من الخارج فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم صافى الدخل من الخارج بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٢٥.٧٤% و ٥٤.١١%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور صافى الدخل من الخارج فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٠.٣٥٣ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد صافى الدخل من الخارج فى الكويت

بمقدار ٠.٣٥٣ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ٥.٦٦٤ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٨٢٥ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير صافى الدخل من الخارج فى الكويت بمقدار ٥٨.٢٥% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٣٢.٠٧٩ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٥- تطور تكوين راس المال فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى تكوين راس المال فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم تكوين راس المال بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين - ٢٦.٧٤% و ٤٢.٩٢%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور تكوين راس المال فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ١.٠٥٨ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد تكوين راس المال فى الكويت بمقدار ١.٠٥٨ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٠.٢٥٨ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٢٠٧ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير تكوين راس المال فى الكويت بمقدار ٨٢.٠٧% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٠٥.٢١٨ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٦- تطور إحمالى الإحتياطى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى إحمالى الإحتياطى فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم إحمالى الإحتياطى بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين - ١٤.٣١% و ٤٧.٠٣%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالى الإنفاق الوطنى فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٣.٥٤٠ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد إجمالى الإنفاق الوطنى فى الكويت بمقدار ٣.٥٤٠ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٢.٧١٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٧٥٤ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير إجمالى الإنفاق الوطنى فى الكويت بمقدار ٨٧.٥٤% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٦١.٥٩٩ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

٧- تطور التضخم فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى التضخم فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم التضخم بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -١٧٠.٠٢% و ٢٢٠٦.٦٩%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور التضخم فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٠.٠٢٦٣ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد التضخم فى الكويت بمقدار ٠.٠٢٦٣ وبلغت قيمة ت المحسوبة ٠.١٦١ وهى غير معنوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٠٠٤٤ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير التضخم فى الكويت بمقدار ٠.٤٤% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٠.٠٢٦ وهى غير معنوية إحصائيا

٨- تطور سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم سعر فائدة الإقراض (%) بين

الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٢٠.٢٤% و ٣٣.٠٣%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته -٠١٥١ وهذا يعنى أنه كل عام ينخفض سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت بمقدار ٠.١٥١ وبلغت قيمة ت المحسوبة -٤.٨٨٥ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٥٠٩٤ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير سعر فائدة الإقراض (%) فى الكويت بمقدار ٥٠.٩٤% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٢٣.٨٥٩٦ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠١

٩- تطور الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠):

من الجدول رقم (٥-١٠) نلاحظ عدم الإستقرار فى الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠) حيث تأرجحت قيم الميزان التجارى على السلع والخدمات بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير السنوى خلال تللك الفترة بين -٢٠١.٨٥% و ٤٢١.١٩%.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٣.٣١٨ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت بمقدار ٣.٣١٨ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ٩.٠٧٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠.٨٠٧١ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير الميزان التجارى على السلع والخدمات فى الكويت بمقدار ٨٠.٧١% وبلغت

قيمة ف المحسوبة ٨٢.٣٩٣ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

جدول رقم (١) تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي الدخل القومى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي الإدخار القومى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي صافى الدخل من الخارج (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي تكوين راس المال (القيمة الحالية بالمليار دولار)	إجمالي إحمالى الإحتياطى (القيمة الحالية بالمليار دولار)	التضخم	سعر فائدة الإقراض (%)	إجمالي الميزان التجارى على السلع والخدمات (القيمة الحالية بالمليار دولار)
1996	18.43	25.72	3.17	7.29	3.25	2.93	9.83	7.98	-2.43
1997	11.01	16.42	-25.75	5.41	4.61	4.31	9.06	7.97	-11.77
1998	19.86	25.10	5.04	5.24	4.44	5.99	-0.55	8.00	-2.73
1999	23.94	27.77	7.47	3.83	4.12	5.21	0.38	7.95	0.85
2000	24.85	28.02	7.80	3.17	4.01	4.47	2.53	7.61	2.15
2001	27.19	32.07	10.25	4.88	4.01	4.54	2.69	8.37	2.80
2002	31.49	36.67	12.57	5.18	4.76	4.45	3.55	8.77	4.10
2003	30.35	36.63	12.94	6.28	4.14	4.19	0.68	8.80	4.02
2004	25.94	31.81	7.00	5.87	4.79	4.68	0.13	8.93	-1.87
2005	30.12	35.23	9.45	5.11	4.39	5.56	2.99	8.56	1.91
2006	37.71	44.41	18.69	6.70	4.02	7.78	1.81	8.87	9.93
2007	34.89	39.79	13.31	4.90	4.99	10.60	1.30	7.88	5.50
2008	38.14	41.46	10.77	3.32	6.53	10.08	0.89	6.48	3.05
2009	47.88	51.24	17.39	3.36	7.96	8.64	0.96	5.42	8.44
2010	59.44	64.63	28.03	5.19	10.81	9.35	1.25	5.64	13.52
2011	80.80	87.98	45.89	7.18	13.27	10.17	4.14	7.50	27.24
2012	101.55	112.52	65.72	10.96	16.41	14.18	3.06	8.58	40.36
2013	114.64	127.04	65.63	12.40	23.45	18.78	5.48	8.54	40.23
2014	147.40	158.14	86.23	10.74	25.99	19.32	10.58	7.61	60.69
2015	105.90	115.28	47.94	9.38	19.04	23.03	4.61	6.16	34.76
2016	115.42	123.88	58.50	8.46	20.38	24.80	4.50	4.91	41.10
2017	154.03	163.21	88.56	9.18	20.87	29.68	4.91	5.19	73.06
2018	174.07	186.77	102.67	12.70	22.34	33.11	3.20	4.98	82.73
2019	174.16	187.42	95.98	13.25	24.99	32.41	2.70	4.56	75.34
2020	163.61	178.36	79.83	14.75	25.87	35.18	2.91	4.27	59.90

المصدر: البنك الدولى مؤشرات التنمية الإقتصادية، ١٩٩٦-٢٠٢٠ World bank

جدول (٢) معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور مؤشرات التنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٩٦-٢٠٢٠)

م	المؤشرات	ثابت المعادلة (a)	معامل الإنحدار (b)	T لمعامل الإنحدار	R معامل التحديد	F
١	الناتج المحلى الإجمالى	١٩.٨٢-	٧.٠٤	**١١.٨٥	٠.٨٥٩٣	**١٤٠.٤١
٢	الدخل القومى	١٧.٠١١-	٧.٣٩٣	**٦.٤١	٠.٨٥٢٣	**١٣٢.٧٥٦
٣	الإدخار القومى	٢٢.٠٦٤-	٤.٣٨٩	**٩.١٧٤	٠.٨٢٥٧	**١٠٢.٥٥
٤	صافى الدخل من الخارج	٢.٨٠٦	٠.٣٥٣	**٥.٦٦٤	٠.٥٨٢٥	**٣٢.٠٧٩
٥	تكوين رأس المال	٢.١٧٤-	١.٠٥٨	**١٠.٢٥٨	٠.٨٢٠٧	**١٠٥.٢١٨
٦	إجمالى الإحتياطى	٢.٦٠١	٣.٥٤٠	**١٢.٧١٢	٠.٨٧٥٤	**١٦١.٥٩٩
٧	التضخم	٣.٠٠٣	٠.٠٢٦٣	٠.١٦١	٠.٠٠٤٤	١.٠٢٩
٨	سعر فائدة الإقراض (%)	٩.١٤١	٠.١٥١-	**٤.٨٨٥-	٠.٥٠٩٤	**٢٣.٨٥٩
٩	الميزان التجارى على السلع والخدمات	٢٢.٤٣٣-	٣.٣١٨	**٩.٠٧٧	٠.٨٠٧١	**٨٢.٣٩٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بواسطة برنامج spss Ver.28

ثانيا: قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها علي الاقتصاد الكويتى

١) توصيف النموذج المبدئى:

تم تحديد المتغيرات التفسيرية والتى تؤثر على معدل نمو الصادرات بناء على الأساس النظرى للنموذج والدراسات التطبيقية السابقة.

أ- توصيف متغيرات النموذج :

- **المتغير التابع:**

($\mathbf{Y_M}$): الصادرات في الكويت .

- **المتغرات المستقلة:**

١- إجمالي الناتج المحلي ٢- إجمالي الدخل القومى ٣- إجمالي الإدخار القومى
٤- إجمالي صافى الدخل من الخارج ٥- إجمالي تكوين راس المال ٦- إحمالى الإحتياطى
٧- التضخم ٨- سعر فائدة الإقراض (%) ٩- إجمالي الميزان التجارى على السلع والخدمات

٢) تحديد المتغيرات الفعلية للنموذج:

ولتحديد المتغيرات الفعلية التى سوف تستخدم فى النموذج إجراء عدد من المحاولات التقديرية حتى لا يتم تجاهل بعض المتغيرات التفسيرية ومن هذه المحاولات:

تم تقدير مصفوفة الإرتباط وتبين من تقدير مصفوفة الإرتباط مايلى:

١- أن هناك عدد من المتغيرات المستقلة لايوجد علاقة إرتباطية معنوية بينها وبين المتغير التابع (الصادرات) وبالتالى تم إستبعادها من النموذج وهذه المتغيرات هى:

- صافى الميزانية - سعر الصرف- معدل التضخم- معدل البطالة

٢- إتضح وجود مشكلة الإزدواج الخطى بين عدد من المتغيرات المستقلة وبالتالى تم إستبعاد هذه المتغيرات من النموذج والإبقاء على صافى الميزان التجارى بإعتباره أكثر إرتباطا بالمتغير التابع من هذه المتغيرات

ثالثا: الشكل الرياضي للنموذج:

بناء على ما تم التوصل إليه من خلال مصفوفة الإرتباط وبعد إستبعاد المتغيرات المستقلة غير المرتبطة بالمتغير التابع وكذلك إستبعاد المتغيرات التى بينها إزدواج خطو تم تحديد المتغيرات المستقلة الفعلية الداخلة فى النموذج على النحو التالى:

١- إجمالي الناتج المحلي ٢- إجمالي الدخل القومى ٣- إجمالي الإدخار القومى
٤- إجمالي صافى الدخل من الخارج ٥- إجمالي تكوين راس المال ٦- إحمالى الإحتياطى

٧- سعر فائدة الإقراض (%) ٨- إجمالي الميزان التجارى على السلع والخدمات ويأخذ النموذج الصورة **التالية:**

$$Y_M = a_0 + a_1 M_1 + a_2 M_2 + a_3 M_3 + a_4 M_4 + a_5 M_5 + a_6 M_6 + a_7 M_7 + a_8 M_8$$

خطوات تقدير النموذج: باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews:**

١) إختبارات صلاحية النموذج: عن طريق إختبار السكون للسلاسل المدروسة (اختبار جذور الوحدة)

تسعى الدراسة إلى إمكانية تحديد ما إذا كان متغير ما ساكناً من خلال المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار ديكي- فولر المطور (المركب) (Augmented Dickey-Fuller Test)، واختصارا (AFS). كما يمكن أيضاً استخدام اختبار فيليبس- بيرسون (Phillips-Person Test) واختصارا (p-p).

ولإجراء اختبار AFS فإننا نستخدم المعادلة التالية:

$$\Delta Yt = \alpha + \beta Yt\text{-}j + \Sigma \delta i \Delta Yt\text{-}j + \xi t \quad (1)$$

حيث Y تمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها ، kعدد الفجوات الزمنية، Δ يرمز للفروق الأولى للسلسة، Σ ترمز لعلاقة الجمع، ξ يمثل عنصر الخطأ في النموذج وكلاً من δ،β، α ترمز للمعالم المراد تقديرها.

بعد ذلك يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

Ho: $\beta<0$ (عدم سكون المتغير Y = يحتوي جذر الوحدة)

Ha: $\beta=0$ (سكون المتغير Y في مستواه=متكامل من الدرجة صفر)

ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية أو الحرجة (وذلك في قيمتها المطلقة) والتي اقتراحها ماكنون (Mackinnon, 1991) ، واتضح من نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل البحث، والتي تشمل معدل التضخم (INF) ونسبة الدعم الغذائى (FS). ويتضح من الجدول أن السلاسل

الزمنية لجميع المتغيرات محل البحث غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) سواء باستخدام اختبار AFS أواختبار P-P أقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع البحث في مستوياتها. إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة.

واتضح من نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل الدراسة أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في جميع مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار ADF أقل من القيم المجدولة (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. أى أن المتغيرات تعاني من مشكلة جذر الوحدة

٢) طرق استقرار السلاسل:

الطريقة الأولى :

طريقة احتساب الفروق Augmented Dickey-Fuller test statistic (ADF)

واتضح أن المتغيرات التي تعاني من مشكلة جذر الوحدة قد تباينت من ناحية درجة السكون فقد سكنت بعض المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى وسكنت بعض المتغيرات عن أخذ الفروق الثانية ، أى أنه عند احتساب الفروق الأولى والثانية لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار أنها أصبحت مستقرة.

الطريقة الثانية: تحويل قيم السلاسل الأصلية إلى قيم لوغاريتمية

ب- نتائج تقدير النموذج (تقدير العلاقة بين مؤشرا النمو الإقتصادي ومعدل نمو الصادرات في الكويت):

تم تقدير العلاقة بين مؤشرات النمو الإقتصادي ومعدل نمو الصادرات في الكويت، وذلك من خلال النموذج السابق، وباستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews**، وذلك للوقوف على أهم تلك المتغيرات

وكانت النتائج على النحو التالى:

أولا: التقييم الإقتصادى للنموذج المقدر:

١- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين إجمالى الناتج المحلى الإجمالى حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٦٢٥) وهو غير معنوى إحصائيا

٢- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين إجمالى الدخل القومى حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٣٣٨) وهو معنوى إحصائيا

٣- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين إجمالى الإدخار القومى حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.١٢٠) وهو معنوى إحصائيا

٤- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين صافى الدخل من الخارج حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.١٨٢) وهو معنوى إحصائيا

٥- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين تكوين رأس المال حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.١٤٩) وهو معنوى إحصائيا

٦- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين إجمالى الإحتياطى حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٧٩٣) وهو غير معنوى إحصائيا

٧- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين سعر فائدة الإقراض حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٢٤٤) وهو معنوى إحصائيا

٨- وجود علاقة طردية بين الصادرات وبين إجمالى الميزان التجارى على السلع والخدمات حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار (٠.٣١٤) وهو غير معنوى إحصائيا

٩- تشير قيمة معامل التحديد أن ٨٦.٥١% من التغير فى الصادرات تعزى إلى مجموعة المتغيرات التفسيرية بالنموذج ، و١٣.٤٩% يعود لمتغيرات آخرى غير مقيسة بالنموذج.

ثانيا: التقييم الإحصائى للنموذج المقدر:

١- ثبتت المعنوية الإحصائية **t-Statistic** لإختبار معنوية معاملات الإنحدار بين الصادرات وكل من المتغيرات التالية (إجمالى الناتج المحلى- إجمالى الدخل القومى- إجمالى الإدخار القومى- صافى الدخل من الخارج- تكوين رأس المال- صافى المزيان التجارى على السع والخدمات) ومعنى ذلك ان نرفض الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة بين الصادرات وكل من (إجمالى الناتج المحلى- إجمالى الدخل القومى- إجمالى الإدخار القومى- صافى الدخل من الخارج- تكوين رأس المال- صافى المزيان التجارى على السع والخدمات) خلال فترة الدراسة ونقبل الفرض البديل بدرجة ثقة بين ٩٥- ١٠٠% استنادا الى قيم p المناظرة ونقبل الفرض البديل الذى يؤكد على معنوية تلك العلاقة.

٢- لم ثبت المعنوية الإحصائية **t-Statistic** لإختبار معنوية معاملات الإنحدار بين الصادرات وكل من المتغيرات التالية (إجمالى الإحتيطاطى - سعرالفائدة) ومعنى ذلك اننا نقبل الفرض الصفرى القائل بعدم وجود علاقة بين بين الصادرات وكل من المتغيرات التالية (إجمالى الإحتيطاطى - سعرالفائدة)

٣- بلغت قيمة **F-statistic** ١٨٨.٠٢ وهى ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة ١٠٠% مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

ثالثا: التقييم الإقتصادى القياسى للنموذج المقدر:

إذا رجعنا إلى قيمة احصائية بالجدول **Durbin-Watson** نجدها تساوى ١.٤٨ وهى لم تتجاوز قيمة (d) المقدرة الحد الأعلى فى القيمة مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتى فى سلسلة البواقى وهذا يعنى عدم وجود مشاكل قياسية فى النموذج المقدر

جدول (٣) نتائج تقدير العلاقة بين الصادرات والمتغيرات المستقلة

Dependent Variable: Y_M					
Cross-sections included					
Swamy and Arora estimator of component variances					
Cross-section weights (PCSE) standard errors & covariance (no d.f. correction)					
Variable	Coefficient	Std. Error	Beta	t-Statistic	Prob.
Constant	2.2977	0.802		2.865	0.018
LN(M1).اجمالى الناتج المحلى	0.6255	0.1937	0.516	3.229	0.000
LN(M2).إجمالى الدخل القومى	0.3384	0.0904	0.311	3.742	0.000
LN(M3).الإجمالى الإدخار القومى	0.1209	0.028	0.042	4.317	0.000
LN(M4) إجمالى صافى الدخل من الخارج.	0.1827	0.0296	0.552	6.169	0.000
LN(M5) إجمالى تكوينرأس المال	0.1496	0.0432	0.08	3.462	0.000
LN(M6).إجمالى الإحتياطى	0.3141	0.1593	0.302	1.972	0.197
LN(M7).سعر فائدة الإقراص	0.7934	0.3938	0.211	2.015	0.058
LN(M8) إجمالي الميزان التجارى على السلع والخدمات	0.2445	0.0848	0.279	2.881	0.038
Period random			658.17		0.039
Idiosyncratic random			992.35		1015.21
	Weighted Statistics				
R-squared	0.8742	Mean dependent var			295.18
Adjusted R-squared	0.8651	S.D. dependent var			61.18
S.E. of regression	0.049	Sum squared resid			0.038
F-statistic	188.02	Durbin-Watson stat			1.48
Prob(F-statistic)	0.0000				

جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بواسطة برنامج Eviews Ver.12

المراجع

١. سمير النجار: الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، ١٩٩١، ص ٨٥.

٢. شهاب محمد محمود: المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣.

٣. عبد الخالق جودة : الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلي التبادل اللامتكافيء، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٦

٤. على لطفى، محاضرات فى التنمية الاقتصادية، البيان للطباعة والنشر، ٢٠٠٣ ، ص ٤٢.

٥. كمال المنوفى وأخرون، النموذج الماليزى للتنمية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥، ص ص ٥٣-٥٤.

٦. محمد أحمد الخضيري: العولمة الاجتماعية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٣.

٧. محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص٦١

8.Mackinnon, J. (1991) “Critical Values for Cointegration Test”, in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.), Long-run Economic Relationships: Readings in Cointegration, Oxford University Press